المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

دراسة

دور الإدماج الحسّي المباشر سياسيًّا وأيديولوجيًّا في الانتخابات التونسيّة

(الجزء الأول ٢/١)

د.سهيل الحبيّب

الدوحة، شباط/ فبراير– ٢٠١٢

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المحتوى

دور الإدماج الحسّي المباشر سياسيًّا وأيديولوجيًّا في الانتخابات التونسيّة.....

١. الإطار النظريّ والرّهانات..... ٢

٢. حقيقة التّباين بين الحَراكين السّياسيّ والاجتماعيّ في المشهد الثوريّ التونسيّ..... ٤

٣. دور الإدماج الحسّي السياسيّ: محاولة لفهم كثافة الإقبال ٩

٤. دور الإدماج الحسّي الأيديولوجيّ: محاولة لفهم نتائج الانتخابات..... ..... ١٦

خاتمة..... ٢٧

الملخّص التنفيذيّ

تقدّم هذه الورقة قراءةً في انتخابات المجلس التّأسيسيّ التي شهدتها تونس يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١. وهي قراءة تراهن على مقاربةٍ عقلانيّة تبتعد عن توصيف ما بات يُعرف بـ "العرس الانتخابيّ التونسيّ" وإعادة تعقّله على نحوٍ قد يختلف عن الصّورة التي يوحي بها "الحسّ المشترك" في هذه اللّحظة؛ وذلك بإدراج هذا الحدث ضمن سياقه الحَراكيّ التونسيّ الشّامل منذ هروب بن علي إلى يوم الاقتراع. وبعد أن ترسم الورقة معالم الإطار النظريّ الذي تتحرّك فيه، تبيّن –في مرحلةٍ أولى– كيف أن التّلاحم الذي ظهر بين الجماهير الشعبيّة التونسيّة ونخبها السياسيّة يوم الاقتراع؛ كان مسبوقًا بفترات من التّباعد والقطيعة بين الطّرفين، هي مكوّن رئيس من مكوّنات سياق الحدث الانتخابيّ. وهو الأمر الذي وجّه إلى التّفكير في فرضيّة حدوث تحوّلٍ سريع في حساسيّة الرّأي العامّ الشعبيّ، يكون ناجمًا عن وجود قوّة فعل مضادّة لواقع التّباعد ذاك. على هذا الأساس بالذّات، انبرت القراءة تدلّل على وجاهة طرحها القائل إنّ الإدماج الحسّي المباشر للجماهير الشعبيّة في الخطاب السياسيّ –كما في الخطاب الأيديولوجيّ– كان عاملًا حاسمًا في هذه الانتخابات من حيث كثافة الإقبال عليها، ومن حيث النّتائج التي أفرزتها.

الإطار النظريّ والرّهانات

يبدو، وبلا شكّ، أنّ ما بات يسمّى بـ "نجاح" انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ في تونس؛ هو ظاهرةٌ "مربكة" لمسلّمات الفرضيّة التي ترى أنّ التحوّل الديمقراطيّ في البلاد العربيّة –كجزءٍ من الهدف النهضويّ الشّامل المنشود– لا يمكن أن يكون سوى نتاجٍ لمسارٍ إصلاحيّ طويل الأمد، يُفضي –بالضّرورة– إلى تحوّلٍ مجتمعيٍّ شامل، يكون التّحديث الثقافيّ مقدّمته الضروريّة[١]. فبحسب معطيات "الحسّ المشترك" السّائد اليوم؛ لم يتحقّق نجاح أوّل انتخاباتٍ ديمقراطيّة في تونس بسبب ما اتّسمت به من شعبيّة (كثافة إقبال النّاخبين) وصدقيّةٍ ونزاهة وشفافيّة فحسب، بل كذلك لكونها أفرزت أغلبيّةً في المجلس التأسيسيّ، تتألّف من قوى سياسيّة بدت خلال الأشهر السّابقة للانتخابات متقاربةً سياسيًّا، على الرّغم من التعدّد في مرجعيّاتها الأيديولوجيّة. وهي "حزب حركة النّهضة"، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة"، و"حزب التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات"[٢]. إنّ الكثير من مفردات هذا النّجاح وعناصره المعلنة تشير –في علاقتها بعوامل الانتقال الدّيمقراطيّ ومسالكه– إلى رجحان المقاربة الثوريّة السلطويّة (القائمة على التّغيير الفوريّ والآنيّ لبنية السّلطة السياسيّة) على المقاربة الإصلاحيّة المجتمعيّة؛ كما تفيد انتصارًا لمقولة التشبّث بالبنيات الثقافيّة الجَمعيَّة السّائدة (أو "الهويّة" بمفهومها في السّياق التداوليّ العربيّ الرّاهن) على مقولة التّحديث الثقافيّ أو التّجديد الحضاريّ. فالإقبال المكثّف على صناديق الاقتراع يدلّ على أنّ الديمقراطيّة غير بعيدة عن ذهنيّات الجماهير الشعبيّة الواسعة وسلوكها، وتصويت غالبيّة المقترعين لفائدة قوائم "حزب حركة النّهضة الإسلاميّة" وقوائم "العريضة الشعبيّة"، يفيد في الظّاهر أنّ هذه "الجماهير الديمقراطيّة" الواسعة انتصرت لهويّتِها العربيّة الإسلاميّة على حساب دعوات "التّحديث والعلمنة والتّغريب" و"مسخ الذّات".

إنّ هذه القراءة لدلالات الانتخابات التونسيّة تضع أطروحة التّغيير المجتمعيّ –والتّغيير الثّقافي بالأساس– أمام خيارين: إمّا أن تقرّ بأنّ الوقائع الموضوعيّة الحاصلة في تونس تنسف الأسس المعرفيّة والممكنات

[١] تلك هي الأطروحة التي دافعنا عنها منذ الأسابيع الأولى التي تلت هروب بن علي من تونس ضمن: سهيل الحبيّب، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة ١٤ يناير"، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل٢٠١١).

[٢] جميع الناس في تونس يعرفون حملة الدكتور المنصف المرزوقي قبيل الانتخابات، وتصريحاته التي تدعو عموم الناخبين إلى عدم تشتيت الأصوات، وحصر التصويت لفائدة هذه الأطراف الثلاثة إلى جانب "حزب العمّال الشيوعي التونسي". كما تابع مستخدمو الفيسبوك كثافة الحملات الدعائيّة التي صبّت في هذا الاتّجاه. والمعلوم أنّ حزبي "النّهضة" و"المؤتمر" قد دخلا في ما يشبه التّحالف قبل الانتخابات، وأنّ "التكتل" كان أكثر الأطراف اليساريّة (المدعوّة تقدّمية وحداثيّة) "مهادَنَةً" للنّهضة.

النّظريّة التي تقوم عليها؛ وإمّا أن تثبت أنّها تمتلك القدرة –انطلاقًا من ثوابتها المعرفيّة– على تقديم قراءةٍ أخرى للمشهد السياسيّ، تقوم على فكرة أنّ انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ ليست "نهاية التّاريخ" في تونس، وأنّها لم تصل بها إلى مُستقرّها الديمقراطيّ المنشود، وأنّ إشكالات عديدة كامنة خلف هذا المشهد الانتخابيّ تقتضي من المجلس التأسيسيّ المعالجة والحسم؛ كصياغة الدّستور الجديد، وإدارة الأغلبيّة المتحالفة شؤون الدّولة، وانتظام قوى المعارضة في جبهةٍ واحدة (المكوّنة من أقليّة الأعضاء في المجلس التأسيسيّ، ومن بعض المكوّنات السياسيّة والمدنيّة الفاعلة خارج قبّة المجلس).

إنّ رهان هذه الورقة مندرج عمومًا في سياق هذا الخيار الثّاني؛ وهو قائمٌ بالأساس على الاستدلال على مشروعيّة الرّؤية الإشكاليّة لمرحلة ما بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر في تونس، وذلك بالتّفكير في الاحتمالات الممكنة لتطوّر المشهد الحَراكي التونسي في الشهور المقبلة، بالاستناد إلى قراءةٍ تأخذ هذا المشهد في كلّيته منذ الثورة وإلى حدود الأيّام الأولى التي أعقبت الانتخابات. وبصورةٍ أدقّ إنّ هذه الورقة التحليليّة التقويميّة للمشهد السياسيّ التونسيّ ما بعد ٢٣ أكتوبر؛ تراهن على الفرضيّة القائلة إنّ العناصر الفاعلة في المشهد الحَراكيّ التونسيّ –السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ– هي أوسع من الظّاهرة التي يحتفي بها "الحسّ المشترك" اليوم، أي "نجاح العرس الانتخابيّ" بمفرداته وعناصره الظّاهرة. كما أنّها ستسعى إلى البرهنة على منطقيّة مثل هذه الفرضيّة، وليس على صحّتها؛ فالصحّة هي رهينة تطوّرات الوقائع لا "سلامة" التّحليلات.

ويتأسّس تحليلنا بالضّرورة على قراءة "العرس الانتخابيّ"، وإعادة تعقّله على نحوٍ قد يختلف عن الصّورة التي يوحي بها "الحسّ المشترك" في هذه اللّحظة؛ وذلك بإدراج هذا الحدث ضمن سياقه الحَراكيّ التونسيّ الشّامل منذ ١٤ كانون الثاني / يناير إلى ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١. ومثل هذه القراءة رهانٌ في حدّ ذاتها، لأنّه من غير المختلف فيه أنّ ما يميّز القراءة التي تريد أن تكون "علميّةً" أو "معرفيّةً" عن غيرها، هو كونها مجبورة ألّا تكون اختزاليّة أو قصيرة الذّاكرة، وأن تفسّر الظّواهر التي تهتمّ بها في مواقعها من تطوّر سياقاتها التاريخيّة. وربّما يستفيد الباحث –في هذه الشّأن بالذّات– من قربه المادّي من سياق الحدث؛ غير أنّ هذا المقام يفرض علينا –منهجيًّا– ألاّ نكتفي بما توفّره لنا معايشة هذا الحراك من داخله من معرفةٍ مباشرة، وأن نبسّط بعض المعطيات والشّواهد الموثّقة التي تكشف للقارئ عن عناصر من سياق المشهد الذي لم يعد يظهر منه غير حدث "العرس الانتخابيّ".

١. حقيقة التّباين بين الحَراكين السّياسيّ والاجتماعيّ في المشهد الثوريّ التونسيّ

لا شكّ في أنّ نجاح الحدث الانتخابيّ من حيث الإقبال المكثّف على الاقتراع بالذّات؛ لا يمكن أن ينمّ إلا عن حالة تواصل وانسجام بين أكبر فئة من المواطنين والنّخب السياسيّة ممَثَّلةً –تحديدًا– في الأطراف التي نال مرشَّحوها العدد الأكبر من الأصوات. على هذا الأساس بدت انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر وكأنّها قد أكملت لثورة ١٤ يناير "حلقتها المفقودة"، عن طريق مدِّها بـ "الطّليعة الثوريّة" (أي نوّاب المجلس التأسيسيّ) المعبّرة عن طموحات الجماهير الثّائرة؛ والتي ستعمل على تحقيق تلك الطّموحات بعد أن تمكّنت من جهاز الدّولة. وإذا ما اختزل الباحث المشهد الحراكيّ التونسيّ في لحظاتٍ ثلاث –هي على التّوالي: اللّحظة الأولى في ١٤ كانون الثاني / يناير– هروب بن علي، واللّحظة الثانية أواخر شباط / فبراير وبداية آذار / مارس(استقالة الوزير الأوّل محمد الغنّوشي، وإقرار انتخاباتِ مجلسٍ تأسيسيّ يضع دستورًا جديدًا لتونس)، واللّحظة الثالثة في ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر (نجاح الانتخابات)– لَاطمَأَنّ كلّ الاطمئنان لهذه الدّلالات الأوّلية التي يوحي بها نجاح الحدث الانتخابيّ، ولَاستَرَاح من "وجع" المعالجة الإشكاليّة في قراءة هذا الحدث. غير أنّ "إكراهات" تعقّل الحدث في السّياق الشّامل؛ تفرض علينا قبل أن نتدبّر حقيقة هذا التّلاحم المتجلّي يوم الاقتراع بين الجماهير الشعبيّة والنّخب السياسيّة، أن نكشف عن الوجه الآخر –النّقيض ربّما– لهذا التّلاحم الذي تجسّد في ظواهر ومعطياتٍ مثّلت مكوّنًا رئيسًا من مكوّنات سياق الحدث الانتخابيّ.

لقد زادتنا الأحداث المتعاقبة في تونس طوال الأشهر الماضية، اقتناعًا بما ذهبنا إليه منذ الأسابيع الأولى التي تلت هروب بن علي بأنّ المسار السياسيّ الذي دفعت إليه "القوى السياسيّة الثوريّة" لا يستوعب الحراك الثوريّ التونسيّ في كلّيته. فهو مسار اختزل أهداف الثورة في حلّ المسألة السياسيّة بمعناها السلطويّ الضيّق، وذلك عبر تصفية كلّ أركان النّظام السّابق، والسّير في اتّجاه إجراء انتخابات مجلس تأسيسيّ بغية وضع دستور جديد يقوم عليه نظام جديد ديمقراطيّ. لقد وفّر لنا المشهد الحَراكيّ الثوريّ التونسيّ مئات الشّواهد على أنّ هذا المسار لا يأخذ في اعتباره الجانب الاجتماعيّ من هذا الحراك. ويتمثّل هذا الجانب في المطلبيّة المادّية المباشرة التي كانت –ومازالت– العنوان الذي انتظمت تحته أغلب التحرّكات الجماهيريّة (مسيرات، واعتصامات، وإضرابات، وقطْع طرقات، وتعطيل مؤسّسات اقتصاديّة وإدارات عموميّة،...) منذ إحراق محمد البوعزيزي نفسه في ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠. ولم تقتصر دوافع هذا الحراك الاجتماعيّ على هذه الأبعاد المطلبيّة المادّية الفوريّة الخاصّة بالشّغل والصحّة والتّنمية الجهويّة؛ بل شملت

أبعادًا ذات طابع هويّاتي عقائديّ (كالاحتجاجات المسجَّلة ضدّ ما يسمَّى باستفزاز عقيدة الشّعب)، وذات طابع هويّاتي جهويّ وقبليّ[٣].

لا أحد يمكنه أن ينكر أنّ هذه المظاهر الاحتجاجيّة الواسعة ذات الطّابع الاجتماعيّ –فضلا عن التحرّكات والتّجاذبات السياسيّة ومظاهر ما يُسمّى بالانفلات الأمنيّ– كادت تدفع بتونس في أوقاتٍ ما إلى دائرة الفوضى، التي تتعارض بنيويًّا مع النّسق التنظيميّ الذي تفترضه ضرورة العمل السياسيّ الديمقراطيّ. والكثير من مظاهر المشهد الحراكيّ التونسيّ المسجّلة خلال الأشهر العشرة الأخيرة؛ كانت تنمّ –في تقديرنا– عن تطوّراتٍ في الاتّجاه المعاكس لمقتضيات التحوّل الديمقراطيّ وشروطه الأساسيّة. فالتحوّل الديمقراطيّ لا يتطلّب وجودًا تنظيميًّا وتشريعيًّا لمجتمعٍ سياسيّ ومجتمعٍ مدنيّ ونظامٍ انتخابيّ سليم فحسب (وهو ما فعلته "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسيّ والانتقال الديمقراطيّ")؛ بل يتطلّب كذلك بنيةً مجتمعيّة موحّدة عموديًّا على أساس قيم المواطنة والانتماء للوطن (أي بنية لا تشقّها انقسامات هويّاتيّة ما تحت وطنيّة)، وبنية دولة قويّة مُهابة باعتبار عُلْوِيَّتِها على أيّ نظامٍ سياسيّ زائل، وبنية علاقة متينة ومتماسكة بين أطراف الهيكل الثلاثيّ المنظِّم للشّأن العامّ (ونعني: المجتمع السياسيّ، والمجتمع المدنيّ، والدّولة). والمُؤكّد لدينا أنّ شِقًّا واسعًا من ظواهر الحراك المجتمعيّ في تونس، كان ينال –بتفاوتٍ– من وحدة المجتمع ومن هيبة الدّولة ومن علاقة السياسيّ بالاجتماعيّ.

إنّ التّباين في المشهد الحراكيّ التونسيّ بين إيقاع المسار السياسيّ –الذي انخرطت فيه النّخب– وإيقاع المسار الاجتماعيّ الذي فعّلته قطاعات واسعة من الجماهير الشعبيّة؛ هو حقيقة ثابتة بالنّسبة إلينا. وقد بلغ هذا التّباين، في لحظات مخصوصة حدّ التّعارض الصّارخ. ولعلّ أقوى الأدلّة المؤكّدة لهذه الحقيقة هو الضّعف الفادح الذي اتّسمت به عمليّة إقبال المواطنين التونسيّين على التسجيل الطوعيّ في مكاتب الاقتراع خلال شهر تمّوز/ يوليو ٢٠١١؛ إذ اضطرّت "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" للتّمديد في آجال التّسجيل، وإطلاق حملة إعلاميّة وإعلانيّة وتوعويّة ضخمة جدًّا؛ شاركت فيها كلّ وسائل الإعلام التونسيّة تقريبًا، وأطرافٌ كثيرة من المجتمعين المدنيّ والسياسيّ ومن الوجوه الفنّية والرياضيّة وغيرها. كما اضطرّت "الهيئة"

[٣] انظر في هذا الصدد: محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السّياسيّة للظّاهرة القبليّة في المجتمعات العربيّة: مقاربة سوسيولوجيّة للثّورتين التّونسيّة واللّيبيّة"، **الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١١/١٠/١٧:
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=4a4e1843-9a83-4aba-924c-3b823f279980

إلى اعتماد مكاتب التّسجيل المتنقّلة، التي تتّصل بالمواطنين في التجمّعات السّكنيّة الكبرى والأماكن العموميّة الأكثر ارتيادًا. وكلّ هذا المجهود الضّخم لم يفرز في النّهاية غير تسجيل ما يساوي نصف المقترعين المفترَضِين تقريبًا.

من جهةٍ أخرى، كانت كلّ البيانات التي تأتي بها مختلف استطلاعات الرّأي العامّ تشير إلى حقيقة المسافة التي تباعد الجماهير الشعبيّة عن نخب المجتمع السياسيّ. وقد كشف أحد استطلاعات الرّأي هذه (أُجري قبل شهر ونصف الشّهر من الانتخابات) عن أنّ نحو ٦٠% من التونسيّين لا يعرفون مفهوم المجلس التأسيسيّ ودوره، وعن أنّ نحو ٧٠% من التونسيّين مستاؤون من أداء الأحزاب البالغ عددها ١٠٧ أحزاب من اليسار إلى اليمين[٤]. كما أظهر استطلاعٌ آخر خاصّ بالشّباب (أُجري قبل نحو شهر من الموعد الانتخابيّ) حقيقةً أخرى ذات دلالة قويّة في هذا السّياق؛ مفادها أنّ ٧٧,٧% من العيّنة الشبابيّة المستجوبة، لا يشاركون في أنشطة الأحزاب، وأنّ ٢٥,٥% لا يهتمّون بالسّياسة أصلًا[٥].

ثمّ إنّ الباحث يمكن أن يجد في تعاليق الصحفيّين والمحلّلين السياسيّين وعلماء الاجتماع وعلماء النّفس من الشّواهد، ما يدلّل على أنّ التّباين –بل التّعارض– بين الحراكين الاجتماعي الشعبيّ والسياسيّ النخبويّ؛ كان عنصرًا أساسيًّا من عناصر سياق المشهد التونسيّ الذي أفرز "العرس الانتخابيّ" يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر. فمن الباحثين في علم الاجتماع مثلًا، من فسّر كثافة إقبال التونسيّ على صناديق الاقتراع بعيد الانتخابات "بتعطّشه للمشاركة السياسيّة والتعدديّة، فالتونسيّ أحسّ لأوّل مرّة أنّ لصوته قيمة"[٦]. لكنّ هذا الباحث نفسه كان قد تحدّث –قبل ثلاثة أشهر ونصف الشّهر تقريبًا– عن سيناريوهاتٍ محتملة "يمكن أن تكون القطيعة بين السياسيّين والمجتمع بأسره [...] وهذا ما سيؤدّي إلى مشاركة ضعيفة في الانتخابات تؤدّي إلى مجلسٍ تأسيسيّ عليل وغير ممثّل، وبالتّالي تنقصه الجرأة في اتّخاذ القرارات الحاسمة؛ كذلك إلى سلوكٍ انتخابيّ عقابيّ يقترع فيه الناس نكاية بالطّبقة السياسيّة أقصى اليمين أو اليسار أو بقايا التجمّع لعقاب بقيّة الأحزاب التي فوّتت على نفسها وعلى مجتمعها اللّحظة التاريخيّة للثّورة، أو كذلك مقاطعة الانتخابات إدانة للمشهد السياسي برمّته". والسّبب في ذلك –بحسب رأيه– هو ما يلاحَظ من "حالة إحباطٍ عميقة تسود شرائح

[٤] **الصباح** (يومية تونسية مستقلة)، ٢٠١١/٩/٠٦.
[٥] **المغرب** (يومية تونسية مستقلة) ، ٢٠١١/٩/٢٥.
[٦] الباحث في علم الاجتماع طارق بن الحاج محمد في تصريح لصحيفة **الصباح**، ٢٠١١/١٠/٢٦.

واسعة من المجتمع؛ فما يحدث في المشهد السياسيّ من ارتجالٍ وصراعاتٍ وخطاباتٍ وإقصاءٍ للآخر وتهميشٍ وتخوينٍ له، يُشعر التونسيّ أنّه لم يغادر المربّع الأوّل الذي كان فيه قبل الثورة؛ فقد تغيّرت الوجوه وتعدّدت الأدوات والتّضليل واحد، كما ساد إحساس لدى البعض أنّ النّخب السياسيّة كانت وما زالت عبئًا على مجتمعها وقواه الحيّة، وأنّها كالعادة جزءٌ من المشكل الاجتماعيّ والوطني وليس جزءًا من الحلّ"[٧].

لا يتعلّق الأمر هنا بتحليلاتٍ علميّة "غير صائبة" أو تقديرات واستشرافاتٍ غير مُبَرهنٍ عليها؛ فالمعلوم أنّ تصوّر ما سيؤول إليه المستقبل في مستوى الظّواهر الإنسانيّة يبقى أمرًا صعب المنال، لأنّها ظواهر عصيّة على التّرويض "العلمي"، وهي منفتحة دومًا على مؤثّراتٍ قد لا تدخل في اعتبار الباحث.

المهمّ في كلّ هذا هو أنّه قد كان من المعقول –قبل الانتخابات بثلاثة أشهر تقريبًا– ترجيح فرضيّة الإقبال الجماهيريّ الضّعيف على الانتخابات؛ إذ كثيرًا ما كنّا نسمع أو نقرأ انطباعاتٍ من قبيل: "إنّنا نكاد نشكّ اليوم إن كانت أغلب الهيئات والتّشكيلات السياسيّة والحركات الناشطة بالسّاحة السياسيّة؛ تتقاسم مع الشعب التونسيّ نفس الحرقة ونفس التطلّع إلى العهد الذي دفع من أجله الثمن كبيرًا ... لا نرى اليوم إرادة كافية من الأحزاب ومن مختلف القوى التي تصدّرت للتحكّم في قدر التونسيّين للتّعجيل في تمكينهم من استثمار ثورتهم، والمرور إلى الديمقراطيّة مباشرةً وتقصير المسافات للمرور إلى الديمقراطية التي باتت تلوح بعيدًا بعيدًا"[٨]. وليس هذا انطباع المحلّلين "المحايدين" فحسب؛ بل هو كذلك انطباع بعض السّاسة أنفسهم[٩].

إنّ هذا التّباين بين مسار الحراك الاجتماعيّ الشعبيّ ومسار الحراك السياسيّ النخبويّ بقيت أصداؤه متجلّيَةً بشكلٍ واضح في تحليلات بعض المختصّين حتّى الأيّام القليلة السابقة ليوم الاقتراع. فقد علّق دكتور علم الاجتماع علي الهمامي على ردّة فعل التونسيّين تجاه القائمات والسّياسة من خلال تمزيقهم للقوائم الانتخابيّة، قائلًا: إنّ هذه الحركات تعكس غياب الثّقة في السياسيّين، وفي قدرتهم على تحويل الواقع وحلّ المشاكل التي يعيشها التونسيّ. وأضاف أنّ التونسيّ لم يستوعب بعدُ تجربته مع الحزب السّابق، وقد سحبها على أحزاب اليوم [...] فهم يروْن أنّ الأحزاب تبحث عن التّهافت على السّلطة لا خدمة الشّعب ومصالحه[١٠]. وبدوره

[٧] الباحث طارق بن الحاج محمد، في تصريح لصحيفة **الصباح**، ٢٠١١/٧/٦.
[٨] حياة السايب، **الصباح**، ٢٠١١/٧/٨.
[٩] نحيل -على سبيل المثال- إلى: نور الدين البحيري (حركة النهضة)، **الفجر** ٢٠١١/٠٥/٠٦، ومحمد القوماني (حزب الإصلاح والتنمية)، **الصباح**، ٢٠١١/٧/٢٣، وأحمد إبراهيم (حزب التجديد)، **الصباح**، ٢٠١١/٩/٢٧.
[١٠] "هل نفر التونسي من السياسة؟"، **الشروق** (يومية تونسية مستقلة)، ٢٠١١/١٠/٠٧.

تحدّث دكتور علم النفس عماد الرقيق عن شخصيّة التونسيّ، الذي قام بثورةٍ من أجل تغيير السّياسة؛ لكنّه نُفِيَ منها، ولم يشارك في دهاليزها بالشّكل الكافي بعد ذلك. وقال إنّه يمكن تفسير هذا الانفصام من خلال بحث التونسيّ عن حلولٍ عمليّة... فهو يرى أنّ السياسيّين يبحثون عن المناصب لا عن مصالح الشّعب[١١].

إنّ هذه المسافة الفاصلة بين النّخب السياسيّة والشقّ الأكبر من الجماهير الشعبيّة، تترجم تباينًا يدركه هؤلاء –بحسّهم الماديّ المباشر– بين تقدّم مسار الإصلاح السياسيّ وتجسّم أهدافه (من خلال تفعيل قرارات "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسيّ والانتقال الديمقراطي") من جهةٍ؛ وبين تدهور مسار الأوضاع الاجتماعيّة والمعيشيّة اليوميّة (الذي يبدو في ارتفاع نسبة البطالة، وتدهور المقدرة الشرائيّة...) من جهةٍ أخرى. لذا كانت التّفاسير المُقَدَّمة للقطيعة بين المواطن التونسيّ والحراك السياسيّ القائم، تصبّ في اتّجاه القول إنّ التونسي سئم غياب الحلول الواقعيّة، وعدم تغيّر الوضع. وأنّ الطّبقة المتوسّطة والفقيرة كانت تبحث عن تغيير الواقع المعيش؛ لكن السياسيّين لم يمسّوا هذه الانتظارات"[١٢]. وبهذه الكيفيّة "رأى عددٌ من الملاحظين أنّ حالة التّشاؤم والاستياء التي عبّر عنها التونسيّون؛ هي ردّة فعلٍ عاديّة في ظلّ تراجع الدّور الأساسيّ للأحزاب وانحصار دورها في الدّعوة إلى الانتخابات، أو هي بيانات يتيمة مع كلّ حدثٍ تسجّله البلاد، إضافةً إلى بحثها الدّائم عن مصالحها الحزبيّة الضيّقة من دون التفاتٍ للمواطن والدّفاع عن خبزه اليوميّ وما يعيشه يوميًّا من إشكاليّاتٍ حقيقيّة. وإن حصل الدّفاع عنه فهو يأتي من باب المزايدة السياسيّة التي باتت مكشوفة للجميع؛ وهو ما يفسّر انحسار عدد المسجّلين في القوائم الانتخابيّة[١٣].

لم تفاجئنا حالة هذا التّباين بين السياسيّ والاجتماعيّ الذي تطوّر إليه المشهد الحراكيّ التونسيّ بعد ثورة ١٤ يناير / كانون الثّاني؛ لأنّنا رأينا أنّ أحد أبرز الإشكالات التي يطرحها أنموذج هذه الثورة على التّفكير الديمقراطيّ العربيّ الرّاهن هو التّمايز الواضح بين عمقها الاجتماعيّ العفويّ ومنطلقاتها المطلبيّة المعيشيّة ومزاجها التغييريّ الفوريّ والحاسم من جهة، والآفاق السياسيّة المؤسّساتيّة التي يرسمها هدف الانتقال الديمقراطيّ –من جهةٍ أخرى–، ولاسيّما حينما يطرح ذلك الهدف باعتباره حلاّ لمشكلة السّلطة الاستبداديّة

[١١] المصدر نفسه.
[١٢] المصدر نفسه.
[١٣] **الصباح**، ٢٠١١/٩/٠٦.

فحسب. ولا يتعلّق الأمر هنا بتباينٍ بين السياسيّ والاجتماعي في المطلق؛ لأنّ الاعتراض الذي سيواجهنا في هذه الحالة بديهيّ، ويتمثّل في القول إنّ الشّأن الاجتماعيّ –شأنه شأن الاقتصاديّ والثقافيّ– لا ينفصل عن الشّأن السياسيّ. وهذا صحيح، لكنّنا نتحدّث هنا –تدقيقًا– عن "السياسيّ الديمقراطيّ" إن صحّت العبارة، القائم على مأسسة المجال الوسيط بين الدّولة والمجتمع، وجعل الأحزاب والمنظّمات (أو ما يُعرف بالمجتمع المدنيّ) الأطر التي تعبّر الجماهيرُ من خلالها عن مطالبها الجماعيّة، بما فيها الاجتماعيّة. وصحيح أيضا أنّ المطلبيّة الاجتماعيّة العفويّة تتضمّن بالضّرورة موقفًا سياسيًّا؛ لكنّها تختلف –بشكلٍ واضح– عن صيغة البرنامج الاجتماعيّ؛ الذي يكون مدار نضال أحزاب سياسيّة أو منظّماتٍ مدنيّة في الإطار السياسيّ الديمقراطيّ.

٢. دور الإدماج الحسّي السياسيّ: محاولة لفهم كثافة الإقبال

نعود الآن إلى نقطة البدء. إنّ نجاح الحدث الانتخابيّ –المتجلّي في الإقبال الجماهيريّ المكثّف على صناديق الاقتراع– قد بدا، بوضوحٍ شديد، مخالفًا للمآلات التي يُرجّحها سياق التّباين بين مساري الحراك السياسيّ والحراك الاجتماعيّ في المشهد التونسيّ خلال الأشهر الأخيرة (والمتمثّلة في حصول فوضى عارمة تهدّد تنظيم الانتخابات، أو في الإقبال الضّعيف عليها ممّا ينال من شرعيّتها). فما حدث يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر في تونس، لا يمكن أن يدلّ إلا على حالة تواصل وانسجامٍ بين أكبر شقٍّ من جماهير المواطنين؛ وبين النّخب السياسيّة، وتحديدًا منها الأطراف التي نال مرشّحوها العدد الأكبر من أصوات النّاخبين. وبما أنّ الباحث "مُكرَه" على عدم نسيان حقيقة التّباين أو القطيعة التي كانت معالمها بارزة في المشهد التونسيّ إلى وقتٍ قريب من يوم الاقتراع؛ فإنّه يجد نفسه مجبَرًا على تجريب التفكير في حقيقة تحوّل سريع حدث في حساسيّة الرّأي العامّ الشعبيّ، ناجم عن وجود قوّة فعل مضادّة لواقع التّباين أو التّعارض ذاك؛ وقد استطاعت تلك القوّة المضادّة أن تكرّس سلطتها عليه خلال الأيام القليلة التي سبقت الانتخابات.

كان موقف القطيعة الذي اتّخذته الجماهير الشعبيّة الواسعة تجاه القوى السياسيّة –كما تشير إليه شواهده وملابساته– مؤسّسًا على المعطيات الحسّية المباشرة والملموسة؛ التي تفيد بأنّ الحراك الذي انخرط فيه السياسيّون لم ينعكس إيجابيًّا –إن لم يكن انعكاسه سلبيًّا– على معاشهم اليوميّ ومطالبه المحدّدة في التّشغيل، وتحسين القدرة الشرائيّة والخدمات الإداريّة والأمنيّة، والنّهوض بالبنية التحتيّة. من هنا كان لابدّ لتلك

القوة –التي ستحوّل بسرعة واقع العلاقة بين الحراكين الاجتماعيّ والسياسيّ من حالة التّباين إلى حالة الاندماج– أن تلامس فعليًا الحسّ الماديّ المباشر لأكبر فئةٍ من الناس. وإذا تأمّلنا جيّدًا الإطار الذي صاغ أصول اللّعبة السياسيّة "الثوريّة" في تونس –منذ اعتصامَي "القصبة ١" و"القصبة ٢"– وجدناه متوفّرًا على إمكان الإدماج الحسّي المباشر للمطلبيّة الاجتماعيّة في المسار السياسيّ المتّجه نحو انتخابات مجلسٍ تأسيسيّ.

ولكي ندرك حقيقة إمكانيّة هذا الإدماج الحسّي؛ لا بدّ في تقديرنا أن نفهم الكيفيّة التي أصبح معها انتخاب مجلسٍ تأسيسيّ مطلبًا للثّورة وجماهيرها، لاسيّما مع فعاليّات "اعتصام القصبة ٢" في أواخر شباط / فبراير ٢٠١١. فقد صدعت بذلك المطلب قوى اليسار الراديكاليّ (الماركسيّ اللينينيّ)[١٤]، ورجال القانون، والمختصون في القانون الدستوريّ منهم خاصّةً؛ وذلك بُعيْد هروب بن علي، ثمّ التحقت بأولئك جميع القوى السياسيّة التونسيّة تقريبًا.

إنّ المتأمّل في نوعيّة التحليلات التي أشاعها التفكير اليساريّ الراديكاليّ في "ثورته" على حكومة محمد الغنّوشي وسياستها الإصلاحيّة؛ يلفي هذه التّحليلات متقاطعة –تقاطعًا كبيرًا– مع الحسّ الاجتماعيّ المباشر الذي حرّك الجماهير الشعبيّة في المناطق الداخليّة والأحياء الفقيرة لمّا ثارت على نظام بن علي. فهذه الحكومة هي "امتداد للنّظام السّابق رغم كلّ التّعديلات، وليس لها من هدف سوى احتواء الثّورة وإجهاضها، فالدكتاتوريّة مازالت قائمة بمؤسّساتها وحزبها وأجهزتها الأمنيّة [...] كما أنّ قاعدة الدكتاتوريّة الاقتصاديّة مازالت قائمة؛ وهي الطّبقة الطفيليّة وحفنة العائلات التي تنهب الشّعب التونسيّ بتواطؤ مع الشركات والدول الأجنبيّة ..."[١٥].

إنّ الثورة –في مفهومها الماركسيّ– هي حركة صراعٍ بين قوى ماديّة ذات مصالح متناقضة، تنفي بواسطتها القوى المسحوقة نفيَ القوى المستغِلّةِ السابق لها(مفهوم "نفي النفي" في المادّية الجدليّة). وهذا يعني عمليًّا –في واقع تونس ما بعد ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١– سياسةً تستوعب المطالب الحسيّة المباشرة والفوريّة لمعنى الثورة عند أكبر فئةٍ من الجماهير؛ لأنّها تتعهّد بـ "إصلاح زراعيّ لفائدة الفلّاحين...، وأن ترجع

[١٤] لايزال حزب العمال الشيوعي التونسي -حتى بعد ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١- "يتباهى" بريادته في طرح مطلب المجلس التأسيسي. انظر: **صوت الشعب** (صحيفة يصدرها حزب العمّال الشيوعي التونسي)، ٢٠١١/١٠/٢٧.

[١٥] حمّة الهمّامي (أمين عام حزب العمال الشيوعي التونسي)، **الصباح الأسبوعي** (صحيفة أسبوعية تونسية تصدر عن دار **الصباح**)، ٢٠١١/١/٣١.

الثروات الأساسيّة لفائدة الشّعب لا أن تُنْهَب منه من طرف حفنة من البرجوازيّين...، وتشكيل حكومة مؤقّتة لا علاقة لها بالنّظام السّابق؛ وتكون نابعة من مؤتمر وتتولّى تصريف الأعمال اليوميّة، وتتولّى حلّ الحزب الحاكم وميلشياته وتصفية ممتلكاته ومحاسبة الرّموز، إضافة إلى حلّ جهاز البوليس السياسي ومجلس دستوريّ لصياغة دستور جديد للبلاد يحقّق طموحات الشعب التونسيّ في الحرّية والمساواة والعدالة الاجتماعيّة والكرامة. وبهذه الصّورة ندعو –حتّى لا تجهض الثورة– إلى مواصلة النّضال من أجل تحقيق أهدافها"[١٦].

على هذا النّحو، اكتسب الخطّ السياسيّ –الدّاعي إلى خيار انتخابات مجلسٍ تأسيسيّ– شعبيّتَه في الشّهور الأولى التي تلت هروب بن علي؛ وذلك انطلاقًا من أنّ دلالاته –في مفهومه "الثوريّ الماركسيّ"– توافق المدلولات الحسّية لمعنى الثورة والتّغيير لدى أوسع شقٍّ من النّاس. فتلك الثورة قد اكتسبت معنى عمليّة نفي مادّي (أشخاص بعينهم وفئات اجتماعيّة ومؤسّسات بعينها) حاسم وجذريّ لنظام بن علي، الذي نهب التونسيّين، واضطهدهم وأفقرهم وهمّشهم. وبما أنّ الأمر يتعلّق بعمليّة "نفيٍ جدليّ" (نفي عنصر لنقيضه)؛ فإنّ "نظام المجلس التأسيسي" سيكون عند الشّعب التونسيّ نظام الرّخاء والعدل والحرّية والديمقراطيّة، إلخ.

لقد انجرَّت جلّ القوى السياسيّة التونسيّة إلى الانخراط في مسار انتخابات مجلسٍ تأسيسيّ؛ وذلك بعدما حدّد خطاب قوى اليسار الراديكاليّ مرتكزات ذلك المسار، وجَعَلَها مستبطِنةً في عمقها للمفهوم المادّي الجدليّ للثّورة. كما انخرطت تلك القوى السياسيّة في ذلك المسار بعد أن "تاهت" المقاربة القانونيّة الصِّرفة لخيار المجلس التأسيسيّ[١٧] وسط أجواء ثوريّةٍ تخاطب الحسّ، وبعدما ضعُفت –إن لم نقل انتفت– كلُّ إمكانيّةٍ لاندراج هذا الخيار ضمن أفقٍ إصلاحيّ يراهن على الارتقاء بالوعي الجمعيّ إلى ما فوق معطيات الحسّ المباشر. ومن أهمّ القوى التي أخذت هذا النّهج عن اليسار الراديكاليّ حزب "حركة النّهضة الإسلاميّ"، وإلى حدٍّ ما، حزبا "المؤتمر من أجل الجمهورية" و" التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات"، المتأرجحان بين يسار الوسط ووسط اليسار. وهذه القوى اشتغلت سياسيًّا –مثلما اشتغل "حزب العمّال الشيوعي التونسي" و"حزب العمل الوطني الديمقراطي" و"حركة الوطنيّين الديمقراطيين" وبقيّة رموز اليسار الراديكاليّ– على

[١٦] المصدر السابق.
[١٧] برز التناقض بين السياسيين والقانونين الذين تآلفوا معًا في الترويج لخيار المجلس التأسيسي بعد أن تشبّث الأوائل بنظام الاقتراع على القوائم الذي عارضه خبراء القانون الدستوري وانتقدوه بشدة. يمكن العودة إلى مواقف الأساتذة: الصادق بلعيد وهيكل بن محفوظ وقيس سعيد وعياض بن عاشور وكمال القفصي مثلا ضمن أعداد **الصباح** بتواريخ: ٢٠١١/٣/١٧ و٢٠١١/٣/٣٠ و٢٠١١/٥/٠١.

إمكانيّة الإدماج الحسّي المباشر للعناوين المطلبيّة المعاشيّة الجماهيرية في العنوان السياسيّ؛ أي انتخاب مجلس تأسيسيّ بدلالاته الثوريّة الماركسيّة المستبطنَة. في حين أنّ "الحزب الديمقراطيّ التقدّمي" و"حركة التجديد" وقوى حداثيّة ووسطيّة ويساريّة معتدلة أخرى؛ هي قوى بقيت –إلى حدٍّ ما– بعيدة عن هذا "المنطق الثوريّ"، تحت تأثير منزع الإصلاح والتّسوية، الذي دفع بأحمد نجيب الشابّي (رئيس الحزب الديمقراطيّ التقدّمي) وأحمد إبراهيم (رئيس حزب التّجديد) إلى قبول المشاركة في حكومتي محمّد الغنّوشي.

لقد قامت هذه الرّؤية "الثورية" بالدّور الأبرز في صياغة المناخ السياسيّ للمرحلة الانتقاليّة في تونس خلال الأشهر الأخيرة؛ وذلك عبر انتهاج التّعبئة الدّائمة ضدّ كلّ "محاولات الالتفاف على الثورة"، وعبر إشاعة مفهوم الصّراع بين "الثورة" و"الثورة المضادّة". فقد شُحِنت دلالات "الثورة" بكلّ "الخير" الذي لم يأت بعد، وحُمّلت دلالات "الثورة المضادّة" بكلّ "الشّرور" القائمة "ما ظهر منها وما بطن". فأمّا ما ظهر منها فيتمثّل في النظام السياسيّ المؤقّت –مُمَثَّلا في الرّئيس والحكومة– وآليّاته الانتقاليّة، أي: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، و"الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" التي انبثقت عنها، و"لجنة تقصّي الحقائق في الرّشوة والفساد"، و"لجنة التحقيق" في الأحداث التي رافقت الثورة. وأمّا "ما بطن من عناصر الثورة المضادّة" فيتمثّل في "فلول" التجمّع المنحلّ، والقوى المتنفِّذة في نظام بن علي التي تتحرّك "من خلف السّتار" لإجهاض الثورة.

لقد انطبع المشهد السياسيّ التونسيّ –في الفترة الفاصلة بين ١٤ كانون الثاني / يناير و٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١– بملمح المزايدة في إبراز "وعي اليقظة"؛ وذلك بفضح أساليب الالتفاف على الثورة. وبرز زعماء اليسار الراديكاليّ و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب حركة النهضة" خاصّةً بحديثهم المتواصل عن مؤامرات الانفلات الأمنيّ، وعودة القمع الوحشيّ والبوليس السياسيّ، والاستخفاف بتطلّعات المواطنين، والتلكُّؤ في كشف الحقائق، وفي محاسبة الفاسدين، وفي تطهير الأجهزة الإداريّة والأمنيّة والقضائيّة من رموز العهد البائد، والتّباطؤ في إنصاف المظلومين، وفتح المجال السياسيّ من جديد للتجمعيّين؛ إلى آخر ذلك من مفردات "قاموس الثورة المضادّة" الذي هيمن على المشهد السياسيّ التونسيّ بعد ١٤ كانون الثاني / يناير. وبرز حزبا "النهضة" و"المؤتمر" بـ "تكتيك" التوجّس الدائم من "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" و"الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" المنبثقة عنها، والتّشكيك المتواصل في نوايا

أعضائهما (وجزء كبير منهم من اليساريّين والعلمانيّين) بشأن السّير بالبلاد نحو انتخابات ديمقراطيّة نزيهة وشفّافة[١٨].

ولقد أصرّ السّاسة "الثوريّون" على الإبقاء على وضع "الثورة" متناغمًا حسّيًّا مع وضع "الثورة الدائمة"؛ الذي أخذ يتكرّس يوميًّا في الجبهة الاجتماعيّة المطلبيّة عبر عشرات الاعتصامات والإضرابات والمسيرات وحركات قطع الطّريق وسدّ مداخل المؤسّسات والمواجهات القبليّة والجهويّة، فضلًا عن كلّ أشكال الانفلات الأمنيّ وخرق القوانين وغير ذلك. وكان خطاب الحكومة المؤقّتة –وكذلك خطاب رجال الأعمال والمحلّلين والخبراء المحايدين– يرى أنّ هذه الأشكال الحراكيّة تصبّ في غير مصلحة البلاد؛ وخاصّةً مصلحة الفئات التي قامت بالثورة وتنتظر تحسّنًا في وضعها. فهي تنال من هيبة الدّولة، وتشلّ عجلة الاقتصاد، وتنعكس سلبًا على النموّ، وتزيد من ارتفاع معدّلات البطالة بدل التّقليص منها. في حين كان الخطاب "الثوري" يضفي المشروعيّة على جميع التحرّكات المطلبيّة، ويراها جزءًا من الثورة، ويحمّل الحكومة المؤقّتة وجهازها الأمنيّ و"فلول النظام السابق" مسؤوليّة المواجهات الفئويّة والأحداث الأمنيّة.

كان التقابل واضحًا –إذنْ– بين خطاب الحكومة المؤقّتة، والخبراء والمحلّلين المحايدين من جهة؛ وخطاب القوى "الثورية" من جهةٍ ثانية. وبين هذا وذاك كان خطاب الأحزاب الأقرب إلى الوسطيّة والإصلاحيّة. وقد عكس هذا التقابل تعارضًا بين الرّهان على الارتقاء بالوعي الجمعيّ إلى ما هو أرقى من الحسّ المادّي المباشر وبين الرّهان على إبقاء هذا الوعي في ذلك المستوى المادّي. فأمّا الرّهان الأوّل فكان يهدف إلى إفهام الناس أنّ تحسّن أوضاعهم مرتبط بتنمية الثروة ومزيد من الاستثمارات وخلق مواطن شغل، وأنّ مظاهر الفوضى الاجتماعيّة تنعكس سلبًا على الإنتاج (مئات من أيّام العمل الضّائعة) وعلى الاستثمار (كثير من المؤسّسات أُغلقت ومن المستثمرين الأجانب فرّوا) وعلى القطاع السياحيّ (غلق الكثير من النّزل)، ومن ثمّة على النموّ الاقتصاديّ (الذي بقي في مستوى صفر تقريبًا) وعلى الأوضاع الاجتماعيّة (ازدياد عدد العاطلين عن العمل وتآكل القدرة الشرائيّة...).

[١٨] حينما قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تأجيل الانتخابات من ٢٤ تموز / يوليو إلى ١٦ تشرين الأول / أكتوبر (قبل التوافق على موعد ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر) كتبت **الفجر** (أسبوعية تصدر عن حزب حركة النهضة) بخطٍّ عريض وعلى الصفحة الأولى: "تأجيل الانتخابات .. انحراف عن أهداف الثورة" (٢٠١١/٥/٢٧). وفي العدد الموالي من الصحيفة نفسها (٢٠١١/٦/٠٣) يكتشف القارئ -بيسر من خلال ما حواه من بيانات وحوارات ومقالات- تفرّد النهضة والمؤتمر بمعارضة القرار على خلفيّة التشكيك في صدقيّة الهيئة واستقلاليتها ونزاهتها. أمّا التشكيك في "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"؛ فقد مثّل مادّة قارّة في **الفجر** منذ انسحاب النهضة منها أواخر شهر حزيران / يونيو.

وأمّا رهان "الثوريّين" فقد ارتكز بالأساس على تفعيل الحسّ المادّي الاجتماعيّ المباشر لأكبر فئةٍ من النّاس، من أجل توظيفه في إدماج طموحاتهم الملحّة ضمن الحلّ السياسيّ الانتخابيّ القادم. صحيح أنّ هذا الإدماج الحسّي قد بقي –دومًا– في صراعٍ مع معوّقات من جنسه، لأنّ التطوّرات الملموسة في الواقع التونسيّ –منذ ١٤ يناير / كانون الثاني– كانت تغذّي الحسّ الجماهيريّ باعتقاد أنّ هناك تعارضًا بين المسار السياسيّ للنّخب الآخذ في التقدّم، ومسار الأوضاع الاجتماعيّة لأغلب الناس الذي كان يشهد تدهورًا متواصلًا. وكان من شأن ذلك أن يفرز حقيقة التّعارض بين المسارين؛ تلك الحقيقة التي سيطرت على المشهد العامّ في أوقاتٍ كثيرة، وإلى حدود فترة قصيرةٍ قبل الانتخابات (وهو ما أبرزناه في العنصر السّابق). غير أنّ هذا الوضع الملموس حسّيًّا، بقي كذلك قابلًا للتّوظيف بطريقةٍ تُبرز فيها القوى "الثوريّة" انحيازها للثورة في مقابل الحكومة المؤقّتة.

بقي الخطاب "الثوريّ" يضفي المشروعيّة على معظم فعاليّات الحراك الاجتماعيّ ذات الأهداف المطلبيّة الآنيّة؛ مراهنًا –في ذلك– على الحسّ المباشر الذي يربط تحقيق كلّ هذه الأهداف بإرادة صاحب القرار السياسيّ (الحكومة المؤقّتة)، لا بشروط موضوعيّة تقوم على وعي يتجاوز هذا الضّرب من الحسّ المباشر. على هذا النّحو ظلّ روّاد الخطاب "الثوريّ" يفسِّرون استمرار مظاهر الحراك الاحتجاجيّ المطلبيّ، ويؤيّدونها باعتبار "أنّ الثورة قامت أساسًا حول مطالبَ اجتماعيّة واقتصاديّة، ولمّا لم تجد تلك المطالبُ جهاتٍ تلبِّيها وتستجيب لها، حصل ما حصل. ونحن مع مواصلة النّضال من أجل تحقيق تلك المطالب المشروعة". والمشكلة عندهم –إذًا– تكمن في الحكومة التي "لا تتّخذ الإجراءات اللازمة لحلّ المشاكل الاجتماعيّة المستعجلة، أو التّخفيف من حدّتها؛ على غرار البطالة وغلاء الأسعار والحالة المتردّية للمناطق الداخليّة"[١٩]. وإذا لم يصل بعض المنخرطين في هذا الخطاب إلى حدود اتّهام الحكومة بالتّقصير العمد؛ فإنّهم رمَوْهَا بالعجز لأنّها "لم تقدر –رغم ما تبذله من جهد– على تفادي الانعكاسات السلبيّة لما تعانيه البلاد من مظاهر انفلات ومن أزمة اقتصادية واجتماعيّة خطيرة؛ بعد أن تدنّت نسبة النموّ إلى ما تحت الصفر في المئة، وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من سبعمائة ألف من ضمنهم قرابة المائتي ألف من ذوي الشّهائد العليا"[٢٠].

[١٩] حمة الهمامي، **الصباح الأسبوعي**، ٢٠١١/١/٣١.
[٢٠] نور الدين البحيري (حركة النهضة)، **الفجر**، ٢٠١١/٥/٠٦.

على هذا الأساس نرى أنّ نجاح انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر، من حيث كثافة إقبال النّاخبين؛ كان ناجمًا عن تحوّلٍ سريع حدث في حساسيّة الرّأي العامّ الشعبيّ تجاه الفاعلين السياسيّين، وتجاه العمليّة السياسيّة المتّجهة صوب التحوّل إلى الديمقراطيّة. وهذا التحوّل كان بدوره ثمرة نجاح سريع في إعادة إدماج الحَراكيْن –السياسيّ والاجتماعيّ– في حسّ أعداد كبيرة من الجماهير الشعبيّة؛ وذلك بالمراهنة على شيوع الرّبط الحسّي لديها بين تدهور الأوضاع الاجتماعيّة وأداء النظام السياسيّ المؤقّت، وعلى المعقوليّة الظاهرة لهذا الربط. فسواء تعلّق الأمر بتقصيرٍ مقصود من الحكومة المؤقّتة أو بعجزٍ كامن فيها؛ فإنّ الحلّ لا يكون إلا بـ "نفيها". فهي –حتّى إن لم تمثّل امتدادًا لنظام بن علي– فإنّها لا تمثّل الثورة، وإنّ عدم استجابتها للمطالب الاجتماعيّة المشروعة هو دليل حسّي على ذلك.

وعلى هذا النّحو جاءت الحملة الانتخابيّة –بما ساد فيها من خطابٍ– لتعيد إلى المشهد التونسيّ –تدريجيًّا– أجواء الأيّام الأولى للثورة، وخاصّةً أجواء اعتصامي القصبة؛ وذلك عبر آليّة الإدماج الحسّي للمطلبيّة الجماهيريّة المباشرة والفوريّة في رهان انتخاب المجلس التأسيسيّ. وأصبح هذا الإدماجُ الإستراتيجيّةَ التي انخرطت فيها جلّ مكوّنات المجتمع المدنيّ والمجتمع السياسيّ ووسائل الإعلام المختلفة. فمن أجل حثّ الناس على الذّهاب للاقتراع؛ وقع التّعويل على فكرة أنّ المجلس التأسيسيّ هو النّظام النّافي جذريًّا وفوريًّا لنظام بن علي وللنّظام المؤقّت بكلّ ما خبره فيهما الحسّ المادّي للجماهير من فقر وبطالة وظلم وعسف ...إلخ. وللتّدليل على فاعليّة القوى المدنيّة ووسائل الإعلام في هذا المجال؛ نكتفي بالإشارة إلى رمزيّة ذلك المشهد الذي راج –بشكلٍ واسع– في القنوات التلفزيونيّة وفي مواقع الفيس بوك، وصوّر أهالي جهة من جهات العاصمة التونسيّة وهم يفيقون ذات صباح من صباحات الحملة الانتخابيّة، على صورةٍ جداريّة ضخمة للرّئيس المخلوع. ولمّا انتزعوها وجدوا خلفها رسالة تفيد أنّ انسحابهم من المشاركة في الانتخابات يعني عودة النظام السّابق.

أمّا السّاسة المترشّحون؛ فقد شغّلوا –في خطاباتهم الدعائيّة– آليّة الإدماج الحسّي المباشر لعناوين الحراك الاجتماعيّ في عنوان الحراك السياسيّ؛ الأمر الذي خلق انطباعًا عامًّا بأنّ "المشهد السياسيّ عمومًا يحيلك في اتّجاه انتخابات تشريعيّة ورئاسيّة وبلديّة، وذلك بالنّظر إلى محتوى ورقات البرامج بشكلٍ تفصيليّ؛ وليست انتخابات التأسيسيّ الذي يبقى هدفه الأساسي متعلّقًا بإعداد دستورٍ للبلاد، وعلى أقصى تقدير مراقبة نشاط

الحكومة القادمة". وهكذا كانت محاور البرامج الانتخابيّة "الرئيسة –والتي من المفترض أن تتعلّق بالاستحقاق الانتخابيّ القادم– تبدو شبه غائبة، وفي أحسن الحالات فهي مهمّشة مقابل خطاب غارق في الوعود السّاذجة أحيانًا؛ والتي لا تتعلّق بالاستحقاق الدستوريّ أصلا"[٢١].

لم يكن الانخراط في حملةٍ انتخابيّة قائمة على البرامج الاجتماعيّة مقصورًا على طرفٍ دون آخر؛ فقد راهن جميع المترشّحين –تقريبًا وبدرجاتٍ متفاوتة– على التقرّب من الجماهير الشعبيّة الواسعة، بمخاطبة حسّها الاجتماعيّ المباشر في قضايا التشغيل والمقدرة الشرائيّة والتّنمية الجهويّة ... إلخ. لكنّ السؤال المطروح هنا: ما الذي حسم نتائج الانتخابات لفائدة الأطراف الفائزة دون الأطراف "المنهزمة"؟ يحيلنا هذا السّؤال إلى مستوًى آخر من التّحليل؛ نتناول فيه علاقة ما سمّيناه هنا الإدماج السياسيّ الحسّي بما سنسمّيه بـ "الإدماج" أو "الاستيعاب الأيديولوجيّ الحسّي".

٣. دور الإدماج الحسّي الأيديولوجيّ: محاولة لفهم نتائج الانتخابات

"فاجأت" نتائج الانتخابات المهتمّين بالشّأن السياسيّ التونسيّ في معطياتٍ ثلاثة أساسيّة من جملة ما أفرزته من معطيات. أولاها النّسبة المرتفعة التي حصدتها "حركة النهضة" في مقاعد المجلس، وثانيها ما سُمِّي بـ "الظّهور المفاجئ" لتيّار "العريضة الشعبيّة" الذي قاده من لندن الوجه الإسلاميّ محمد الهاشمي الحامدي (وهو قياديّ سابق في حركة النهضة). أمّا المعطى الثالث فيتعلّق بتفوّق "حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة" على أحزابٍ أقدم منه تكوُّنًا وحصولا على التّأشيرة القانونيّة والعمل الجماهيريّ الميدانيّ، مثل: "الحزب الديمقراطي التقدميّ" و"حركة التجديد" (وريثة الحزب الشيوعيّ التونسي) التي دخلت الانتخابات في إطار القطب الديمقراطيّ الحداثيّ. وتعدّ هذه المعطيات "المفاجئة" ذات دلالة بالنّسبة إلى نسق القراءة التي نقدّمها للعمليّة الانتخابيّة في هذه الورقة؛ ويُضاف إلى تلك المعطيات اعتبارٌ آخر يتّصل بالنتيجة الهزيلة جدًّا التي حصدها اليسار الراديكاليّ (٣ مقاعد لـ "حزب العمال الشيوعي التونسي" ومقعدين لـ "حركة الوطنين الديمقراطيين").

بعد الأخذ بجميع هذه المعطيات؛ لابدّ أن نسجّل أوّلًا أنّه مع قدرة خطاب الإدماج الحسّي المباشر لما هو مطلبيّ اجتماعيّ في ما هو سياسيّ على تفسير نجاح الانتخابات من حيث كثافة الإقبال؛ فإنّه يشتمل كذلك

[٢١] هذا الكلام وارد على لسان بعض المحلّلين والساسة، (**الصباح**، ٢٠١١/١٠/١١).

على إمكانيّة تعليل جزء هامّ من المعطيات الموضوعيّة التي أفرزتها نتائج هذه الانتخابات. فلا يخفى أنّ حزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حركة النهضة" كانا –إلى جانب القوى اليسارية "الأصوليّة الثورية"– الأرفع صوتًا في التخويف من مؤامرات "الثورة المضادّة"، ومن تلكّؤ الحكومة المؤقّتة وهيئاتها "اللاشرعيّة" في تحقيق أهداف الثورة. والتّخويف كان مقترنًا بالتّبشير بـ "نظام المجلس التأسيسيّ" القاطع والحاسم مع نظام بن علي بكلّ ما يرمز إليه من عسف وظلمٍ ونهبٍ وسرقةٍ وتهميشٍ اجتماعيّ. أمّا بالنّسبة إلى خطاب "تيار العريضة الشعبية" –وبصرف النظر عمّا يشاع عن علاقة هذا التيّار ببقايا الحزب الحاكم المنحلّ– فإنّه يمثّل في سياق هذه القراءة العيّنةَ الأكثرَ نموذجيّة في التّعبير عن مفهوم الإدماج الحسّي المباشر للمطلبيّة الاجتماعيّة في هدف المجلس التأسيسيّ. فلقد لفت هذا الخطاب الانتباه من حيث أنه كان وعودًا سخيّة "للزّواولة" (الكلمة الأثيرة لزعيم العريضة، وهي تعني الفقراء المعدمين في العامّية التونسية) مرتبطة بصورةٍ مباشرة بمعاشهم اليوميّ، ومشاغلهم في تأمين الخبز والشّغل والصحّة والسّكن،إلخ. وهذه الوعود قابلة للتّحقيق الآنيّ، ومن دون وساطة أيّ شعارات "مجرّدة" (بالنّسبة إلى الحسّ المباشر)، مثل النّهوض بالاقتصاد الوطنيّ أو التّنمية أو دفع الاستثمار، وغير ذلك من الشّعارات.

وإذا قلنا إنّ الخطاب الانتخابيّ لـ"تيّار العريضة الشعبية" يعد العيِّنة الأكثر نموذجيّةً في التّعبير عن هذا الفعل الدامج للمطلبيّة الاجتماعية المباشرة في مشروع المجلس التأسيسيّ؛ فإنّ ذلك لا يعني أنّ خطابات الأطراف الأخرى لم تكرّس –بهذه الدرجة أو تلك– هذا الفعل. وبالنّسبة إلى "حركة النهضة" يكفي أن نقارن بين ما جاء في برنامجها العامّ، وما جاء في الحوارات التي أجرتها **الفجر** مع رؤساء قوائم الحركة في الجهات[٢٢]؛ لنتبيّن إلى أيّ حدٍّ هيمنت المشاغل الاجتماعيّة للجهات على الخطاب الانتخابيّ الفعليّ الموجَّه للنّاخب. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ الأطراف الفائزة التي أفرزتها نتائج الانتخابات هي التي كانت الأقدر –إذا أَلْغينا من اعتبارنا بصورة آنيّة قوى اليسار الراديكالي– على الاستجابة لما يقتضيه الحسّ المادّي لأكبر فئة من الجماهير، والذي يقرن بشكل مباشر بين التخلّص الفوريّ والحاسم من نظام بن علي والتحسّن في الأوضاع الاجتماعيّة. ولعلّ التفوّق الذي أحرزه "حزب التكتّل من أجل العمل والحريات" على منافسَيْه من "عائلة" وسط اليسار ("الحزب الديمقراطي التقدمي" و"حركة التجديد") يجد تفسيره في هذا الاتّجاه. فقد رفض

[٢٢] **الفجر**، الأعداد الصادرة في: ٢٠١١/٩/٣٠، وفي: ٢٠١١/١٠/٧، وفي: ٢٠١١/١٠/١٤.

هذا الحزب الانخراط في حكومتَي "بقايا النظام السابق" اللّتين قادهما محمد الغنوشي، انسجامًا مع الموجة الثوريّة الطّاغية.

غير أنّ هذا العامل السياسيّ المباشر لا يمكنه أن يفسّر جميع المعطيات الموضوعيّة التي جاءت بها نتائج الانتخابات، ومنها التفوّق البارز لـ "حركة النهضة" على غيرها من أطراف "معسكر الفائزين"؛ والحال أنّه لا يمكن القول إنّها كانت أكثر الأطراف تشغيلًا لآليّة الإدماج الحسّي للاجتماعي في السياسيّ، بشكلٍ يفسّر تفوُّقها الواضح في استمالة أعدادٍ كبيرة من النّاخبين. ومن المعطيات الأخرى التي تستعصي على التّفسير السياسيّ المباشر، نذكر بالخصوص هزيمة قوى اليسار الراديكاليّ؛ فهي تبدو المعطى الأكثر إرباكًا لهذه القراءة، لاسيّما وأنّها ترى أنّ مفهوم الثورة –في التصوّر الماركسيّ اللينيني– قد لعب دورًا حاسمًا في الدّفع نحو خيار انتخاب مجلسٍ تأسيسيّ، وفي جعله خيارًا سياسيًّا قادرًا على أن يستوعب –بشكلٍ حسّي مباشر– المطلبيّة الاجتماعيّة للجماهير الواسعة.

لاشكّ في أنّ العامل السياسيّ المباشر لم يكن قادرًا على تفسير انتصار النّهضة الواضح، وهزيمة اليسار الراديكاليّ المدوّية. وهذا الأمر يدفعنا إلى البحث عن عواملَ أخرى كانت فاعلة وحاسمة في تحديد نتائج الانتخابات في هذا الاتّجاه. وبصرف النّظر عمّا يمكن أن تفيدنا به مختلف المقاربات من عواملَ أخرى حاسمة في تحديد النّتائج الانتخابيّة، مثل العوامل التنظيميّة والكاريزماتية والقبليّة... إلخ؛ فإنّنا نرى أنّ البعد الذي حوى عوامل الحسم الأخرى في نتائج الانتخابات التونسيّة لم يكن بعيدًا عن العامل السياسيّ، بل هو حاضنه أو رافعته، ونعني به البعد الأيديولوجيّ. والأطروحة التي سنحاول الاستدلال على وجاهتها في قادم السّطور مفادها: أنّ الأطراف التي خرجت مظفّرة من هذه الانتخابات هي الأطراف التي أضافت إلى خطابها السياسيّ –الدّامج بشكلٍ حسّي ومباشر للمطلبيّة الاجتماعيّة في هدف المجلس التأسيسيّ– خطابا أيديولوجيًّا دامجًا بالكيفيّة ذاتها بين جميع نقاط القوّة في الخطابات الأيديولوجيّة التي اعتمدتها مختلف القوى لمّا روّجت لمواقفها السياسيّة ولبرامجها الانتخابيّة.

ضمن هذا البعد الأيديولوجيّ تكمن –في تقديرنا– عناصر حاسمة في التفوّق الكبير الذي أحرزته "حركة النهضة" على بقيّة الأطراف السياسيّة، وفي تقدّم "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" و"تيّار العريضة الشعبيّة"، وتقهقر قوى اليسار الراديكاليّ في المقابل. والمتابع عن قرب لسجالات المشهد السياسيّ التونسيّ،

خلال الأشهر الأخيرة، يعلم أنّ من بين أهمّ المفردات التي طغت على هذه السّجالات مفردة "الخطاب المزدوج"؛ باعتبارها "تهمة" ذات شحنة أخلاقيّة ذميمة ألصقتها قوى علمانيّة ويساريّة كثيرة بـ "حركة النّهضة"، وكانت الحركة تحاول دفعها عن نفسها. وفي تصوّرنا، فإنّ هذا الذي يسمَّى بـ "الخطاب المزدوج" ليس إلّا توصيفًا أخلاقيًّا سطحيًّا لفاعليّة تعتمل في عمق المتن الأيديولوجيّ لهذه الحركة؛ مكّنتها من قدرةٍ واضحة على استيعاب مقولاتٍ من سياقات أيديولوجيّة مختلفة، ودمج عناصرها العيانيّة (أي الحسّيّة المباشرة) في سياق ما تسمّيه بـ "المرجعيّة الإسلاميّة" التي تعتمدها.

وقبل أن نقف عند التجلّيات المخصوصة لتفعيل آليّة الإدماج الأيديولوجيّ الحسّي في خطاب "حركة النّهضة" خلال الشّهور السابقة للانتخابات، وإدراك تأثيره المباشر في تفوّقها على خصومها الانتخابيّين؛ لابدّ أن نشير إلى المعطيات الموضوعيّة التي قامت بدورٍ مهمّ في جعل هذه الحركة تنجح في تشغيل هذه الآليّة الإدماجيّة على نحوٍ فعّال. وهذه المعطيات ناجمة عن أنّ حركة النّهضة كانت في طليعة قوى الإسلام السياسيّ التي انخرطت في المبادرات التحالفيّة والوفاقيّة التي عرفتها ساحتنا العربيّة خلال السّنوات الأخيرة، سواء على المستوى القوميّ (الحوار القومي الإسلامي والمؤتمر القوميّ الإسلاميّ) أو على المستوى القطريّ التونسيّ (حركة ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦). وقد أفرزت هذه المبادرات حراكًا فكريًّا نتجت عنه أدبيّات في "الفكر الوفاقيّ" اعتمدت على "التركيب الأيديولوجيّ" بين مختلف شعارات "القوى الرئيسة الأربع للأمّة" (القوميّة والإسلاميّة واليساريّة والليبراليّة) وأهدافها النهضويّة[٢٣]. وبالتّداخل مع هذا الحراك الباني للفكرة الوفاقيّة العربيّة؛ كان فكر الحركات الإسلاميّة المنخرطة فيه يبتكر ويطوّر آليّات استيعابه لمقولات الأيديولوجيّات العربيّة "العلمانيّة" وأهدافها. وقد اهتدى إلى اعتماد إستراتيجيّة القول بإمكانيّة تبنّي هذه المقولات والأهداف –في مظهرها الحسّي الإيجابيّ– وفي طليعتها الديمقراطيّة؛ وذلك بعد فصلها عن الأطر المرجعيّة والثقافيّة التي انبثقت عنها،

[٢٣] انظر في هذا الصدد: **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). والأوراق والمناقشات التي أعدّت له منشورة ضمن: عبد العزيز الدوري [وآخرون]، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، **طريقنا إلى الديمقراطية خلاصة الحوار الوطني بين إسلاميّين ويساريّين وقوميّين وليبراليين. رؤية تونسية مشتركة لأسس الدولة الديمقراطية** (تونس: هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحرّيات، ٢٠١٠).

وتجريدها من الأسس التي انبنَت عليها (وهو ما سُمّي بـ "اللاأسسيّة")[٢٤]. فبتلك الطريقة تصبح تلك المقولات ممّا يسهل استيعابه وهضمه حضاريًّا (عربيًّا إسلاميًّا) وإدخاله في الإطار المرجعيّ للثقافة الموروثة[٢٥].

لقد استثمرت "حركة النّهضة"، كأحسن ما يكون الاستثمار في تقديرنا، هذا الرّصيد الفكريّ الذي أنتجه السّياق الحراكيّ الوفاقيّ العربيّ خلال السّنوات الأخيرة؛ إذ استندت إليه –في مستوى الإنجاز والمنهج– من أجل صياغة خطابٍ أيديولوجيّ استخدمته أثناء الحملة الانتخابيّة. ومضمون هذا الخطاب يقول إنّ "الحرّية والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة –في ظلّ دولةٍ تعتزّ بانتمائها العربيّ الإسلاميّ لغتها العربيّة ودينها الإسلام– هي قيَمٌ تنبع من أصالتنا وموروثنا، ولا تتعارض مع متطلّبات العصر والحداثة"[٢٦]. إنّ قيمة هذا الخطاب الأيديولوجيّ وصبغته التركيبيّة أو الإدماجيّة أمران لا يظهران إلّا حينما نستحضر الخطاب المقابل الذي استخدمته القوى اليساريّة الوسطيّة خاصّةً ("الحزب الديمقراطي التقدمي" و"القطب الديمقراطي الحداثي" وشخصيّات مستقلّة)؛ وهذا الخطاب المقابل قد انبنى على "فزّاعة" مشروع "حركة النهضة" النكوصيّ الارتداديّ، الهادف إلى تطبيق أنموذج الدّولة الدينيّة القائم على الاستبداد باسم الشّريعة، وقمع الحرّيات الفرديّة والجماعيّة، وعدم الاعتراف بحقوق المرأة، إلخ.

لقد تمكّن الخطاب الأيديولوجيّ لـ "حركة النّهضة" من أن يمتصّ ثنائيّة مشروع دينيّ/ مشروع حداثيّ التي اشتغل عليها خطاب الخصوم العلمانيّين واليساريّين، بشكلٍ فنّد معه الدّعاية التي تقول إنّ النّهضة تهدِّد "المكاسب الحداثيّة" لتونس، وإنّها ستنقلب على "الأنموذج المجتمعيّ التونسي" المتّسم بالانفتاح والوسطيّة وحقوق المرأة وحرّية الاعتقاد ...إلخ. وقد شغّل خطاب "حركة النّهضة" –في هذا الصّدد، وبشكلٍ واسع– آليّة التفكير "اللاّأسسيّ"؛ أي تجريد الخيارات السياسيّة والمجتمعية من أسسها المرجعيّة الوضعيّة، ووصل مظاهرها الحسّية والعيانيّة بالمرجعيّة الإسلاميّة، كما أظهر –خلال الأشهر السّابقة للانتخابات– قدرةً بارعة على التكيّف مع معطيات المشهد التونسيّ. إذ أنه لم يكتف بالمنجَز من التّنظيرات الإسلاميّة والوفاقية على مسائل: الديمقراطية، والتنمية والعدالة الاجتماعيّة، وتبنّي مفهوم الدولة المدنيّة القائمة على مبادئ إرادة

[٢٤] انظر هذا المفهوم في علاقته باستيعاب الإسلاميين للديمقراطية: العربي صدّيقي، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة: محمد الخولي وعمر الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية، ٢٠٠٧)

[٢٥] فضلا عن المرجع نفسه، يمكن العودة في هذا السياق إلى: رفيق عبد السلام ، **تفكيك العلمانية: في الدين والديمقراطية**، (تونس: دار المجتهد، ٢٠١١) ، وورقتي فهمي هويدي وطارق البشري ضمن: **المشروع النهضوي العربي، مرجع سبق ذكره.**

[٢٦] من كلمة لراشد الغنوشي في اجتماعٍ عامّ انتخابي بمدينة نابل. (أوردتها **الفجر** ٢٠١١/١٠/٠٧).

الشّعب وحقوق الإنسان والتّداول السلميّ على السّلطة...إلخ؛ بل أنجز كذلك تنظيراته "الخاصّة" به استجابةً لمقتضيات اللّحظة التونسيّة ورهاناتها.

في إطار هذه التّنظيرات الإسلاميّة الخاصّة؛ قامت "حركة النّهضة" بإدماج فكرة "الخصوصيّة التونسيّة" أو "الأنموذج التونسيّ" –التي يقول بها خصومها– في خطابها الأيديولوجيّ. ولقد جاء في برنامج الحركة الانتخابيّ أنّ "تونس بلدٌ متعدّد الأبعاد، والصّلات مغاربيّة عربيّة إسلاميّة متوسطيّة أفريقيّة، وتتمتّع تونس برابطةٍ خاصّة بالجارَيْن الجزائريّ والليبيّ... لكونهما يشكّلان جسرًا يشدّ تونس نحو عمقها العربيّ وامتدادها الأفريقيّ. كما أنّ لتونس صلاتٍ متينةً نسجتها عوامل الجغرافية والتّاريخ والمنافع المتبادلة على امتداد ضفاف المتوسّط"[٢٧]. ونرى في هذا القول استيعابًا صريحًا لأطروحة تعدّد الأبعاد المختلفة في تونس والتّسوية بينها؛ وهي الأطروحة التي مثّلت مدخلًا من أهمّ مداخل التّنظير لمقولة "الخصوصيّة التونسيّة" أو "القوميّة التونسيّة" (كما كان يُقال زمن بورقيبة). وقد جُعلت هذه المقولة –في تاريخ تونس المعاصر عمومًا– في مواجهة الفكرة القوميّة العربيّة، وفكرة وحدة العالم الإسلاميّ.

ضمن أفق هذه المقولة يتحوّل ما يسمّى بـ "مكاسب تونس الحداثيّة" من ظواهرَ اجتماعيّة ناجمة عن خيارات سياسيّة انخرطت فيها دولة الاستقلال؛ إلى "خصائص" و"ثوابت" وطنيّة. وبرنامج "حركة النهضة" ينخرط – انخراطًا كاملًا وصريحًا– في هذا القول، حينما يتحدّث عن "التوجّهات الوطنيّة وهي جملة الثّوابت والمكاسب: الهويّة العربيّة الإسلاميّة، نمط المجتمع، دور المرأة في الحياة العامّة، المستوى المعيش العامّ، دور الطّبقة الوسطى التي هي دعامة التّنمية، دور التّعليم، دور الإدارة في تثبيت النّظام الجمهوريّ والانفتاح والاعتدال والوسطيّة كمنهج اتّسم به المجتمع التونسي منذ القديم"[٢٨]. على هذا النّحو يستوعب الخطاب الأيديولوجيّ لـ "حركة النهضة" مقولة "الأنموذج التونسي" ومختلف "خصائصه الحداثيّة"؛ وذلك بعد أن يحيطه بـ "ثابت" الهويّة العربيّة الإسلاميّة المتصدّر لقائمة الثّوابت التونسيّة، ويجرّده عن المشروع "التغريبيّ" و"الفرنكفونيّ" البورقيبيّ.

---

[٢٧] **برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية** (حركة النهضة، سبتمبر ٢٠١١)، ص ٦. وهذا الكلام أعاده حرفيًّا –تقريبًا– الشيخ راشد الغنوشي أثناء كلمته في اجتماع تقديم هذا البرنامج (أوردتها **الفجر:** ٢٠١١/٩/١٦). والملاحظ أنّ الشيخ راشد الغنوشي كان إلى وقت قريب من أساطين الفكر القومي العربي "المتأسلم" بعد انفكاكه عن أصوله "العلمانية". لكن يبدو أنّ "كساد البضاعة القوميّة العربية" في "السوق الانتخابية التونسية" لم يكن يسمح بإبراز هذا البعد.

[٢٨] **برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية**، ص ١٧.

ولعلّ الأمر الأكثر شدًّا للانتباه هو أنّ الخطاب الأيديولوجيّ لـ "حركة النّهضة" قد استوعب، استيعابًا صريحًا، حتّى المفهوم الماركسيّ اللينينيّ للثورة في تجلّيه المباشر؛ ذاك المفهوم الذي قام بالدّور الحاسم في إدماج المطلبيّة الاجتماعيّة ضمن الهدف السياسيّ (كما قدّرنا أعلاه). وقد تكفّل المفكّر "المستقلّ" أبو يعرب المرزوقيّ (مرشّح النهضة على رأس قائمة تونس١)، بصياغة هذا الاستيعاب صياغةً "منطقيّة"؛ تقول قاعدتها الأولى إنّ الثورة التونسيّة "ليست ثورة بورجوازيّة، بل هي ثورة الشّعب، وبالذّات ثورة مسحوقيه من الطّبقات والفئات والجهات المحرومة ومن العاطلين عن العمل والمبعَدين عن المشاركة في بناء البلد، لمجرّد كونهم لم يكونوا قابلين للاستبداد والفساد". أمّا القاعدة الثانية فمفادها أنّ "حركة النهضة" "هي الحركة الوحيدة التي نالت من نظام الاستبداد والفساد ما جعلها عيّنة من هذا الشعب عيّنة أمينة وممثّلة له حقّ التمثيل". أمّا النتيجة المنطقيّة لما سبق؛ فإنّ هذا التمثيل يخوّل للحركة الكلام باسم هؤلاء المسحوقين الثائرين من الشّعب. أمّا ما عدا "حركة النهضة" من الأحزاب فهو "لا يعبّر إلا عن فئة ضيّقة من المصالح المحدودة، وأغلبها ذو صلة قريبة أو بعيدة بالنظام المستبدّ والفاسد"[٢٩].

من الواضح أنّ هذا التحليل يُلبس حزب "حركة النهضة" ثوب "الحزب الماركسيّ اللينيني" من حيث هو "الطليعة الحركيّة الثورية" (العيّنة الأكثر تعرّضًا للاستبداد) الممثّلة للطبقات والفئات المسحوقة. ومن ثمّة فهو "الأداة التنظيميّة" التي تخوض من خلالها هذه الطّبقات "صراعها الطبقيّ" (ممثّلا في هذه الحالة في "الصّراع الانتخابيّ") ضدّ "الطّبقات الرجعيّة" (الفئات المرتبطة بنظام بن علي) التي تمثّلها الأحزاب الأخرى. وهكذا نلاحظ كيف "استولى" الخطاب الأيديولوجيّ لـ "حركة النهضة" على أقوى العناصر الأيديولوجيّة في خطاب اليسار الراديكاليّ (تمثيليّة المسحوقين، والصّراع ضدّ مسبّبي بؤسهم)، وأقربها إلى حسّ الجماهير الشعبيّة الواسعة، وأكثرها فاعليّة في تعبئة هذه الجماهير من أجل الإقبال على الانتخابات في المناخ الثوريّ التونسيّ المخصوص.

يتعلّق الأمر هنا –في تقديرنا– بعملٍ "نظريّ" قام بموجبه الخطاب الأيديولوجيّ لـ "حركة النهضة" باستيعاب المقولات الأيديولوجيّة لخصومه؛ في وجوهها الأكثر قربًا من حسّ الشقّ الأكبر من الناس، والأكثر تناسبًا مع مواقفها الثوريّة وانتظاراتها الانتخابيّة. وقد قام خطاب "حركة النّهضة" بذلك بعد فصل هذه المقولات عن

[٢٩] أبو يعرب المرزوقي، حوار منشور في **الفجر**، ٢٠١١/٩/٣٠.

أنساقها وأسسها، و"تأصيلها" في المرجعيّة الإسلاميّة. على هذا النّحو تبنّت "حركة النهضة" مفهوم "دولة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان" من دون علمانيّة تفصل السّياسة عن الدّين، وتُقصيه من الشّأن العامّ؛ كما تبنّت مكاسب "الأنموذج المجتمعيّ التونسي" (ممثّلة في: الحفاظ على حقوق المرأة والانفتاح والاعتدال والوسطيّة ونسب التعلّم المرتفعة وجودة الكفاءات البشريّة...) من دون توخّي سياسة "ضرب الهويّة والتّغريب والفرنكوفونيّة" التي اتّبعتها دولة الاستقلال؛ بل إنّ الحركة لم تتأخّر في الأخذ بمقولة الصّراع الطبقيّ والاجتماعيّ، والانحياز للمسحوقين خارج خلفيّة الفلسفة الماركسيّة المادّية التاريخيّة التي تنكر وجود خالق للكون، وتعدّ "الدّين أفيون الشّعوب".

وهنا لابدّ أن نشير إلى أنّ الاقتران الحسّي المباشر بين مقولات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والانحياز للفئات المسحوقة –من جهةٍ– و "المرجعيّة الإسلامية" من جهةٍ أخرى؛ مُرجَّحٌ في سياق اللّحظة التونسية الرّاهنة أكثر من اقتران هذه المقولات بـ "مرجعياتها الأصليّة". فالمعطيات التي يلامسها المواطن البسيط، بحسّه المباشر؛ تفيد بأنّ مظاهر الاستبداد والفساد والتفقير والتّهميش قد اقترنت –في ظلّ نظام بن علي– بمحاربة الإسلاميّين، وبالتّضييق على بعض مظاهر التديّن (منع الحجاب، تتبّعات في صفوف الشّباب المتديّن خاصّةً، التحكّم الكامل في الخطاب الدينيّ في المساجد ووسائل الإعلام...)، وبتوظيف بعض شعارات الخطابات التحديثيّة والعلمانيّة واليساريّة (محاربة الظلاميّة والماضويّة والإرهاب الدينيّ ...). الأمرُ الذي يضفي "صدقيّة" على "تحليلات" الإسلاميّين التي تقرن الفساد والاستبداد والتّفقير بالعلمانيّة ومحاربة الدّين ومسخ الهويّة العربيّة الإسلاميّة والولاء للغرب... وقد انتهى الأمر ببعض هذه "التّحليلات" إلى حدّ القول إنّه وقع "إشراك اليسار الماركسيّ في السّلطة" عبر "خطّة جهنميّة نسج خيوطها محترفو السّياسة الغربيّون"، وإنّ "ما جَمَع بين الأنظمة الفاسدة واليسار قد آتى أكله سريعًا باستفحال القمع المقنَّع بمؤسّساتٍ، والملثّم بحقوق الإنسان، وتجفيف الينابيع بعصا الحداثة وثقافة العولمة، ونشر ثقافة العُري، وتخريب الاقتصاد بفأس الشّراكة ... والتهريب والنّهب والخصخصة"[٣٠].

إنّ الإدماج الذي قام به الخطاب الأيديولوجيّ لحركة النّهضة قد راهَنَ –بشكلٍ واضح– على المدركات الحسّية المباشرة لوعي أكبر فئة من النّاس. فهو لم يستوعب فقط المقولات المباشرة للإجراءات التي ستقيم

[٣٠] الضاوي خوالدية، "مصير تونس تحسمه نتيجة الصراع بين ١٤ قرنا و٥٠ سنة"، **الفجر**، ٢٠١١/٨/١٢.

النّظام الجديد (الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والانحياز الاجتماعيّ للمسحوقين)؛ بل استوعب كذلك المقولة التي ستحافظ على "مكاسب المجتمع" ("الأنموذج التونسيّ")، نازعًا تلك المقولات عن أسسها الأوّلية، ومركّزًا إيّاها على أسس "المرجعيّة الإسلاميّة". وهو الأمر الذي قاد إلى تركيبةٍ أيديولوجيّة "جامعة مانعة" و"كافية شافية" تحضن جميع أهداف الثورة السياسيّة والاجتماعية؛ من دون أيّ "تكلفة" مدفوعة على المستويين "العقائديّ" أو "الحضاريّ". إنّ هذه التّركيبة توحي حسّيًّا بأنّ "حركة النهضة" تمثّل –في الآن ذاته– حزبًا "حداثيًّا" أو "ليبراليًّا" يقول بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرّيات وتحرّر المرأة، وحزبًا "ثوريًّا" ينحاز للمسحوقين من الشعب، وحزبًا "إسلاميًّا" يتّخذ من الإسلام مرجعيّةً في العمل السياسيّ ودينًا للدولة. ويتجلّى في ذلك الرّبط بين الإسلام من جهةٍ والسّياسة والدولة من جهةٍ ثانية، بكلّ ما يعنيه ذلك من إمكانيّة الاحتفاظ بجوهر الأطروحة "الأصوليّة" للإسلام السياسيّ؛ التي تقوم على أساس بناء العلاقات بين أفراد المجتمع على قطعيات مصادر الإسلام، تلك التي لا تحتمل من وجوه الفهم إلّا وجهًا واحدًا[٣١].

هكذا تمكّن آليّةُ "اللاأسسيّة" الخطابَ الأيديولوجيّ لـ "حركة النهضة" من استيعاب أقوى العناصر الحسّيّة المباشرة في المقولات الأيديولوجيّة العلمانيّة، ومن إدماجها مع المقولات الأيديولوجيّة الإسلاميّة، ومن الاحتفاظ بالعناصر الحسيّة المباشرة القويّة في هذه المقولات، ومن استثمار إمكانيّاتها في المنافسة الانتخابيّة. فمبدأ عدم فصل الإسلام عن السّياسة –الذي خرج "سليمًا معافى" من كلّ العمليّات الإدماجيّة للمقولات العلمانيّة– قد أبقى على عناصر قوّة لها فاعليّة مباشرة في حسّ شقٍّ كبير من الناس. ومن أهمّ تلك العناصر دلالة علاقة الإسلام بالسّياسة على "الاستقلاليّة الحضاريّة والسياسية" من جهةٍ، ودلالة هذه العلاقة على وصل السياسة بالأخلاق من جهةٍ أخرى. إنّ معطيات الحسّ المباشر للمواطن التونسي تؤيّد القول إنّ النّخب التي تدعو إلى فكّ العلاقة بين الإسلام والسّياسة "لن تنجح سوى في خدمة الأجنبيّ وتفويت الفرصة على شعوبها"[٣٢]، كما أنّها لن تدعو سوى إلى تجريد اللّعبة السياسية من كلّ نظام قيميّ وأخلاقيّ؛ وهو ما يعني امتدادًا لنظام بن علي الذي "لم يكن مشروعه فقط الاستبداد السياسيّ، وإنّما كذلك السّقوط الأخلاقي"[٣٣].

[٣١] عبد المجيد النجار، "الإسلام دين الدولة"، **الفجر** ٢٠١١/٦/١٧.
[٣٢] منصف السلايمي، "فوضى المفاهيم"، **الفجر** ٢٠١١/٨/٠٥.
[٣٣] محمد كشت، "عندما تفصل السياسة عن الدين"، **الفجر** ٢٠١١/٦/١٧.

إنّ هذه التركيبة التي عكسها الخطاب الأيديولوجيّ لحركة النهضة قابلة لأن تُقرأ من زاويا مختلفة، ولقد أشرنا إلى أنّ خصوم الحركة يسمّونها بـ "ازدواجيّة الخطاب"، وربّما كان الأصحّ القول بـ "تعدّدية الخطاب" لأنّ "الازدواجيّة" توصيفٌ أقرب إلى "التّهمة الأخلاقيّة" منه إلى شيءٍ آخر. كما نشير إلى زاويةٍ أخرى يمكن أن تُقرأ منها هذه التّركيبة؛ وهي أنّ الحركة جماع خطوط وأجنحة، فكريّة وسياسيّة، متعدّدة ومتنوّعة؛ بل هي ربّما متصارعة في ما بينها. وهذا المعطى لا ينكره بعض قياديّي النهضة الذين يؤكّدون على أنّ الحركة "تحتضن كلّ الآراء داخلها، ولا تفرض نمطًا واحدًا في الفكر؛ بل تعيش جدلا وتنوّعًا يستوعبه الإسلام وتقبله مؤسّساتها التي تمارس الشّورى"[٣٤]. بيد أنّ الزاوية التي عالجنا منها هذا "التعدّد" في خطاب حركة النهضة؛ تبدو –في تقديرنا– أقرب إلى التّناسب مع السّياق التفسيريّ للحدث الانتخابيّ التونسيّ ونتائجه. فالقول إنّ هذا "التعدّد" هو نتاج إدماج أيديولوجيّ حسّي مباشر؛ يوفّر إمكانات تفسيريّة لنتائج الانتخابات، من حيث أنّها كانت محكومة في مناخها الثوريّ بلعبة الإدماج الحسّي المباشر للتّغيير الاجتماعيّ الفوريّ (المطلبيّة الاجتماعيّة) في الحراك السياسيّ الديمقراطي (انتخاب مجلس تأسيسيّ لوضع دستورٍ جديد).

ولعلّ ما يدعم مشروعيّة هذه القراءة هو ما يمكن أن يفضي إليه التأمّل في مواقف القوى السياسيّة الفائزة التي تلت "حركة النهضة" في نتائج الانتخابات، وتبيّن مدى قربها من المظهر الإدماجيّ الأيديولوجيّ الحسّي المباشر الذي اتّخذه خطاب الفائز الأوّل. فالمتابع للمشهد السياسيّ التونسيّ عن قرب –خلال الأشهر الأخيرة للانتخابات– يدرك أنّ إحدى العلامات الكبرى التي وسمت خطاب منصف المرزوقي زعيم "المؤتمر من أجل الجمهورية" –في جميع تصريحاته الإعلاميّة تقريبًا– هي رفضه المطلق لموقف "الحرب العقائديّة" و"الاستقطاب الثنائيّ" بين العلمانيّين والإسلاميّين، وجعل مشروع الحداثة في مقابل مشروع الهويّة. وبدَا هذا الرّفض –في تقديرنا– أقرب إلى "المصادقة" على الخطاب الأيديولوجيّ الإدماجيّ الحسّي لـ "حركة النهضة"، أو "الانخراط فيه"؛ لأنه مبنيٌّ على القول إنّ هذه الحركة لا تمثّل أيّ تهديدٍ لمدنيّة الدولة، ولمنظومة حقوق الإنسان، ولـ "نمط المجتمع التونسي ومكاسبه الحداثيّة". وقد رأى البعض أنّ هذا الموقف "مهادنةٌ" من "حزب المؤتمر" لـ "حركة النهضة" أو "مغازلةٌ" لها؛ تمهيدًا لتحالفٍ ما بعد الانتخابات. وبصرف النّظر عن مدى وجاهة هذا الرّأي، فإنّ الثّابت لدينا أنّ المرزوقي قد راهن –بموقفه هذا، مثلما راهنت النهضة– على الإدماج

[٣٤] الصحبي عتيق، "النهضة: مصالحة بين مقاصد الإسلام وقيم الحداثة"، **المغرب** (يومية تونسية)، ٢٠١١/٩/١٧.

الحسّي المباشر بين مشروعي "الهويّة" و"الحداثة"، وهو الإدماج الذي أثبت فاعليّته في انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر.

أمّا الطّرف الفائز بالمرتبة الثّالثة في الانتخابات –ونعني به "تيّار العريضة الشعبيّة"– فهو يكرّس –في شخص زعيمه محمّد الهاشمي الحامدي– صورةً من "أبسط" الصّور وأقربها إلى الحسّ الشعبيّ المباشر، في الإدماج بين السياسيّ الدينيّ (إذ هو ابن "حركة النّهضة" السّابق، والإسلاميّ بعد ذلك) والانحياز للفقراء إلى درجة الادّعاء أنّه سيسكن –في صورة تولّيه منصب الرئاسة– في شقّة بـ "حيّ التّضامن" (وهو حيّ شعبيّ في العاصمة التونسيّة) بدل الإقامة في قصر قرطاج الفخم[٣٥].

وفي حقيقة الأمر لم يكن الإدماج الأيديولوجي، في المشهد التونسي خلال الأشهر الأخيرة، خيارًا راهنت عليه "حركة النّهضة" وحدها؛ بل كان خيارًا راهن عليه كذلك خصومها من القوى اليساريّة والعلمانيّة. فمثلما حاول خطاب "حركة النّهضة" استيعاب أقوى مقولات الخطابات اليساريّة والعلمانيّة؛ حاولت هذه الخطابات بدورها أن تستوعب أقوى ما فيه، ونعني بذلك مقولة "تمثيلية الهويّة العربيّة الإسلاميّة" والدّفاع عنها. غير أنّ الفرق بين المحاولتين؛ يكمن في مدى قرب صيغ الاستيعاب من الحسّ المباشر للفئة الأكبر من الناس، وهو ما يعكس في النّهاية الفرق بين الطّرفين في نتائج الانتخابات كما نرى. ولابدّ لنا –لكي نفهم هذه النقطة على وجهها الدّقيق– أن نقارن بين الصّيغة الحسّية المباشرة التي أصبحت بها قيم الدولة الديمقراطيّة وحقوق الإنسان "مؤصَّلَة" في المرجعيّة الإسلاميّة من جهة، والصّيغة النظرية التي أُدمج بها مبدأ الهويّة العربية الإسلاميّة في المشروع الحداثيّ اليساريّ الوسطي –من جهةٍ أخرى– من خلال ما سُمّي بـ "الاجتهاد التنويريّ في الإسلام التونسي"[٣٦]. كما يمكن لنا المقارنة بين ما يدعم رفع الإسلاميّين لشعار تمثيليّة الفقراء والمسحوقين من معطيات حسّية مباشرة (رصيدهم الكبير من تنكيل نظام بن علي / نظام النّهب والفساد) وبين سياق "التّجريد" الذي يحيط برفع الماركسيّين اللينينيّين شعار الاعتزاز بهويّة الشعب العربيّة الإسلامية؛ وذلك حينما يبتهجون معه بحلول شهر رمضان، ليجعلوه بدل شهر العبادة والتقرّب إلى الله والإكثار من

[٣٥] ذاك هو مضمون تصريحه على قناته "المستقلّة" أثناء الحملة الانتخابية، وقد راج هذا التصريح كثيرا في صفحات الفيسبوك.
[٣٦] رشيد مشارك، "بين الدولة اللّائكية والدولة الدينية .. هناك إمكانية لدولة مدنيّة"، **الطريق الجديد** (أسبوعية تصدر عن حركة التجديد)، ٢٠١١/٤/٩.

الحسنات ... "شهر الذّود عن عيش الكادحين، والدفاع عن حريّة الجماهير، وشهر التآزر والتوافق واحترام الآخر والتّعايش السلميّ ..."[٣٧].

خاتمة

تبقى القدرات التحليليّة والاستشرافيّة لواقع تونس ما بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ مناط الرّهان في هذه القراءة. وهي قراءةٌ حاولت أن تدلّل على وجاهة طرحها القائل إنّ الإدماج الحسّي المباشر في الخطاب السياسيّ –كما في الخطاب الأيديولوجيّ– كان عاملًا حاسمًا في هذه الانتخابات، من حيث كثافة الإقبال عليها، ومن حيث النّتائج التي أفرزتها. ولعلّ التّساؤل عن مصير هذا التّفعيل الواسع للإدماج الحسّي المباشر؛ يمثّل المنفذ الذي يمكن أن تمرّ عبره نتائج هذه القراءة إلى معالجة إشكالات الواقع التونسيّ الجديد، في علاقتها –خاصّةً– بمستقبل مسار الانتقال الديمقراطيّ. وسيكون مصير هذا التّفعيل –على المستوى السياسيّ– في أداء الحكومة الجديدة، ومعارضتها داخل المجلس التأسيسيّ وخارجه على حدٍّ سواء. أمّا على المستوى الأيديولوجيّ فسيكون مصير هذا التّفعيل في مضامين الدّستور الجديد الذي سينجزه هذا المجلس. وعلى ضوء احتمالات تطوّر الحراكات السياسيّة والأيديولوجيّة والاجتماعيّة في المشهد التونسيّ الجديد؛ ستكون هنالك –ربّما– تقديرات أخرى لحسابات الرّبح والخسارة في انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر.

[٣٧] ماهر الزعق، "رمضان الثورة"، **صوت الشعب** ٢٠١١/٨/١٨.

قائمة المراجع:

١- بوطالب محمد نجيب، "الأبعاد السّياسيّة للظّاهرة القبليّة في المجتمعات العربيّة: مقاربة سوسيولوجيّة للثّورتين التّونسيّة واللّيبيّة"، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/١٠/١٧:.

٢- الحبيّب سهيل، "الانتقال الديمقراطي في التفكير العربي المعاصر أمام إشكالات أنموذج ثورة ١٤ يناير"، مؤتمر الثورات والإصلاح والتحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسيّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: نيسان / أبريل ٢٠١١.

٣- الدّوري عبد العزيز [وآخرون]، **نحو مشروع حضاري نهضويّ عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

٤- صدّيقي العربي، **البحث عن ديمقراطيّة عربيّة الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة: محمد الخولي وعمر الأيّوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربيّة، ٢٠٠٧).

٥- عبد السّلام رفيق، **تفكيك العلمانيّة: في الدّين والديمقراطية**، (تونس: دار المجتهد، ٢٠١١).

٦- مجموعة من الباحثين، **المشروع النهضويّ العربيّ: نداء المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١٠).